الصباح AL-SABAH

بعد انقطاع عامين بسبب الجائحة

أجواء رمضان تعود للكويت بمظاهرها الدينية والاجتماعية والاقتصادية

أحمد الشطي

خضر البارون

سعود الغانم

مع حلول شهر رمضان المبارك عادت الأجواء الرمضانية إلى الكويت هذا العام بما تحمله من مظاهر دينية واجتماعية وأسرية واقتصادية بعد انقطاعها عامين سابقين بسبب الظروف التي رافقت جائحة كورونا ومنها الإغلاق وحظر التجول.

واتفق عدد من المتخصصين من جامعة الكويت ووزارة الصحة في لقاءات متفرقة مع «كونا» أن انقطاع تلك المظاهر خلال العامين الماضيين ولد رغبة شديدة لدى الناس وحماسا للعودة لأجواء شهر رمضان المبارك وما تحمله من معان سامية تتمثل بالتقارب الاجتماعي والاسري والعودة الى المساجد خلال الليالي الفضيلة.

وفي هذه الصدد لاحظ أستاذ علم الاجتماع بجامعة الكويت الدكتور سعود الغانم لـ«كونا» ان المظاهر النفسية لدى عموم الناس ايجابية للغاية ويبدو ذلك من استعداداتهم المميزة التي سبقت حلول الشهر المبارك بعد رفع القيود التي رافقت الجائحة ما يدفعهم لممارسة حياتهم كما هي العادة في هذا الشهر.

ورأى الغانم ان ما يعرف اجتماعيا ب«الشخصيات الانبساطية» وهي التي تحب ان تختلط بالناس تعيش الآن سعادة لا توصف اذ انها تسر بالحياة البعيدة عن العزلة والانغلاق ما يعني انهم «سيزاولون كل ما حرموا منه في العامين الماضيين وبالتالي سوف تزدحم بهم الشوارع والاماكن العامة والدواوين والاسواق واماكن الترفيه».

وذكر ان عودة الانشطة الاجتماعية فيما بين الاهل والاصدقاء وزملاء العمل بقوة خلال الشهر الفضيل سببها الحرمان الاجتماعي في العامين الماضيين مستذكرا المقولة الشهيرة «رمضان يجمعنا».

وتطرق الغانم الى المظاهر الاقتصادية المرافقة عادة لشهر رمضان والمتعلقة «بازدهار الاسواق لمتطلبات اعداد الموائد المختلفة عن بقية شهور السنة والمهرجان الشعبي «القرقيعان» وتفصيل ملابس «الغبقات» والعيد والزينة والديكورات لتعويض ما فات من مناسبات وهذا سلوك انساني معتاد».

ومن جهته قال استاذ علم النفس بجامعة الكويت الدكتور خضر البارون في تصريح مماثل ان «اختلاف شهر رمضان الحالي عما كان عليه خلال العامين الماضيين يرجع الى رفع القيود المرافقة لجائحة كورونا خصوصا ما يتعلق بفرقة الناس عن بعضها البعض في السابق» مبينا «اهمية الافطار الجماعي للاسر في بث روح البهجة وتحسين النفس البشرية وهو ما جعل هذا الشهر الكريم مختلفا عن بقية شهور السنة».

واوضح البارون «ان زوال الخوف من الجائحة كما كان في شهري رمضان الماضيين يساهم بشكل كبير في قوة التجمعات الاسرية والعائلية وبين الاصدقاء والمعارف في شهر رمضان المقبل».

ودعا الى نسيان الماضي الاليم المتعلق بالجائحة والتواصل والتراحم فيما بين الاحبة خلال الشهر الفضيل وحضور التجمعات وزيادة الالفة بينهم في جو روحاني واجتماعي يتميز به هذا الشهر كما كان بالسابق.

ومن ناحيته قال مدير منطقة الاحمدي الصحية الدكتور أحمد الشطي انه ينظر الى شهر رمضان «كمنصة لتعزيز الصحة عبر انقاص الوزن الزائد وتعزيز اللياقة وتحقيق تمام الحالة البدنية والنفسية والروحانية وليس غياب المرض فقط» مضيفا «ان الصحة النفسية تتم عن طريق الاستقرار والابتعاد عن التوتر والقرب من الخالق».

واضاف الشطي انه مع عودة الحياة الطبيعية خلال شهر رمضان المبارك مقارنة بالعامين الماضيين حيث كان الحظر سائدا انذاك فان الحركة المرورية عادت الى طبيعتها داعيا مستخدمي الطرق الى تجنب الحوادث التي تستقبلها المستشفيات بشكل متكرر خلال فترة الافطار وتجنب تواجد الاطفال في المطبخ في وقت ما قبل الافطار لتجنب الحوادث المنزلية كالحروق وانسكاب السوائل الساخنة.

وقال ان رمضان هذا العام له «نكهة خاصة» بعد رمضان العامين الماضيين خصوصا مع رجوع صلاة التراويح والقيام بعد انقطاع دام عامين» داعيا «الشرائح المعرضة للخطر ككبار السن واصحاب الامراض المزمنة الى توخي الحذر كالصلاة في المنزل وتقليل فرص العدوى عند الحضور للمسجد من خلال لبس الكمام والابتعاد قدر المستطاع من الازدحام والتقبيل والمصافحة».

واشار الى ان الوضع الصحي فيما يتعلق بجائحة كورونا مطمئن في دولة الكويت خصوصا بعدما تعدت نسبة التطعيم 85 بالمئة وانحسار آخر موجة للجائحة فيها ونجاح جهود وزارة الصحة واجهزتها المختلفة الا ان ذلك لا يمنع من اخذ الحيطة في التجمعات العائلية او في المساجد او في اماكن التجمعات خصوصا المغلقة منها عبر تطبيق التعليمات الصحية الخاصة بالوقاية من الوباء

صلاة التراويح عادت من جديد

ترتيبات المرحلة

لقاءات بروتوكولية، لافتة إلى أن المرجح هو أن هناك ربطا بينها وبين التطورات السياسية الأخيرة في البلاد، خصوصا ما يتصل بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والترتيبات المرتقبة للفترة المقبلة، مشددة على أنه من المؤكد أن الترتيبات المتصلة بهذا الشأن في مراحلها النهائية، وتنتظر الإعلان عنها وتنفيذها.

الحدث الثاني تمثل في «تغريدة» أطلقها رئيس مجلس الأمة، مرزوق الغانم، عبر حسابه في «إنستغرام» أمس، ولفتت أنظار المراقبين والمتابعين، الذين رأوا فيها إشارات ودلالات جديرة بالاهتمام.

وقال الغانم في تغريدته : «الحكيم لا يقول ما يعرف، والجاهل لا يعرف ما يقول».

واستشهد الغانم بقول الله تعالى : «ومن يُؤتَ الحكمة فقد أوتيَ خيرا كثيراً». واختتم تغريدته داعياً : «اللهم ارزقنا الحكمة في القول والعمل».

وحتى مثول «الصباح» للطبع، لم يكن قد رشح شيء عن الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء، والذي يفترض عقده يوم الإثنين كالمعتاد، حيث كان متوقعا أن يحسم سمو الشيخ صباح الخالد خلاله مصير حكومته، قبل الجلسة المقررة لمجلس الأمة غدا الأربعاء، للتصوت على كتاب «عدم التعاون معه»، في ظل أنباء عن أن الخالد سيطلب إعفاءه من المنصب، ويتقدم باستقالته إلى القيادة السياسية.

وكان عدد النواب الذين أعلنوا تأييدهم التصويت، مع «عدم التعاون» مع رئيس الوزراء، قد ارتفع بإعلان نواب كتلة الحركة الدستورية «حدس» الثلاثة أسامة الشاهين ود. حمد المطر وعبد العزيز الصقعبي يوم الجمعة الماضي، تأييدهم لطلب عدم التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء، بما يعني عدم دخول الحكومة جلسة الأربعاء.

في سياق ذي صلة، قال النائب عبيدالوسمي إن رئيس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد سعى في العفو، وسهل إجراءات استرداد الأموال واشرك النواب في الحكومة وبرامجها وذلك خلال 3 أشهر.

أضاف الوسمي : «بصرف النظر عن استقالة رئيس الوزراء، فأن يضحي شخص بمنصبه لعدم قبوله بأي قدر من الابتزاز السياسي، هو أمر يسجل بالتاريخ، لصالح الشيخ صباح الخالد والحكومة، فالدولة كيان لايقبل الابتزاز تحت اي ظرف وبأي صورة».

نواب : كل التقدير

في هذا السياق قال النائب د. عبدالكريم الكندري : تفاعل وزير الداخلية بالتحقيق ومحاسبة المقصرين بتنفيذ تعميم ضوابط اعمال الضبط والاحضار والتفتيش ودخول الاماكن السكنية مقدر، ولابد أن يتم إعادة النظر بمنهجية تعامل بعض أفراد الداخلية مع الجمهور والتأكيد على احترام القانون وحقوق المواطنين.

من جهته قال النائب محمد المطير: يسجل لوزير الداخلية تفاعله السريع في حفظ كرامة المواطنين وحرمة بيوتهم من خلال محاسبة المقصرين والمتجاوزين من الضباط.

بدوره قال النائب شعيب المويزري: نشيد بقيام وزير الداخلية بإصدار أوامره بمحاسبة الذين لايحترمون الدستور والقانون وحرمة المساكن، ونتمنى أن يتبعه تطهير أجهزة وزارة الداخلية من بعض القيادات الفاسدة.

وكان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق أول م. الشيخ أحمد النواف قد أصدر قرارا، يقضي بإحالة وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء محمد الشرهان، ومدير إدارة الجرائم الإلكترونية بالإدارة العامة للمباحث الجنائية العقيد عبدالعزيز المطوع، إلى ديوان الوزارة على خلفية قضية اعتقال أحد المغردين.

وأمر النواف بمحاسبة المقصرين بتنفيذ التعميم الصادر لضوابط أعمال الضبط والاحضار والتفتيش ودخول الاماكن السكنية.

استفسار نيابي

في هذا السياق وجه النائب فايز الجمهور سؤالاً برلمانياً إلى الوزير المضف، قال فيه إنه وصلته معلومات عن «قيام أستاذ بكلية الطب بجامعة الكويت بإلقاء محاضرة، وأثناء شرحه قام بعرض مقطع فيديو مصور بهدف الشرح عليه، وأثناء عرضه تبين تضمنه لعبارات ومقاطع مخلة بالآداب العامة».

واستفسر الجمهور عن صحة الخبر، مطالباً باسم الأستاذ ومؤهله العلمي وسيرته الذاتية، وعدد المحاضرات التي تمت دراستها خلال الفترة بين 27 و31 مارس الماضي، بكلية الطب بجامعة الكويت والمواضيع التي تمت مناقشتها، مع تزويده بمقطع الفيديو الذي تم عرضه أثناء إلقاء المحاضرة بغرض الشرح عليه، والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الوزارة في هذا الشأن، والإجراءات التي ستتخذها الوزارة لضمان عدم تكرار الأمر مرة أخرى.

من جهته دعا النائب الدكتور أحمد مطيع أن «على وزير التعليم العالي فتح تحقيق عاجل بخصوص شكاوى طلبة كلية الطب، بحق دكتور عرض عليهم مقطعاً منافياً للآداب، حيث وجبت محاسبة الدكتور».

وطالب مطيع بوقف الأستاذ المشار إليه عن العمل، مؤكداً أن «التعليم مهنة أخلاقية في المقام الأول، ولا نقبل أبداً أن تكون مؤسساتنا التعليمية مكاناً لإفساد أبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات».

بدوره دعا النائب حمدان العازمي وزير التربية والتعليم العالي إلى «الاستعجال في اتخاذ إجراء حازم وفوري ضد من يسمي نفسه «أستاذاً جامعياً» وأساء للتعليم وعرض مشاهد إباحية للطلبة، ولن نقبل بمجرد إنذاره، خاصة أنه متورط في محاولة إفساد أخلاق الطلبة تحت ذريعة التعليم والتثقيف. وسنوجه سؤالاً برلمانياً في هذا الخصوص.

كما وجه النائب أسامة المناور في هذا الصدد، سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، طالب فيه تزويده بنسخة من مقطع الفيديو الذي تم عرضه، وغلإجابة عن تساؤلاته التالية :

ما الإضافة العلمية في المقطع الإباحي ليتم عرضه على الطلاب؟ وهل من ضرورة بلغت إلى هذا الحد من عرض هذا الفيديو وعدم وجود أي بديل آخر بفرض وجود إضافة علمية وهو ما لا نرى صحة له؟

وهل علمت عمادة كلية الطب بشأن الفيديو الإباحي الذي عرضه المدرس على طلبته؟ وماهي الإجراءات التي تم اتخاذها؟ وهل يوجد في كلية الطب وبقية الكليات قسم أو إدارة مختصة في مراقبة ما يتم عرضه على الطلبة من مقاطع فيديو مرئية لإجازتها؟

كما طلب تزويده بالشكاوى التي تقدم بها الطلبة لعمادة كلية الطب ضد هذا المدرس تحديداً، وعن أي مدرس آخر في نفس الكلية، عن سوء تصرف أو إساءة أو تجريح أو تجاوز نطاق تدريس المقرر الدراسي أو الخوض في أمور شخصية؟ وما الإجراءات التي تم اتخاذها؟

أضاف المناور : ما آلية التعامل مع الشكاوى ذات الطبيعة الخاصة في مثل هذه التصرفات، وكيفية المحافظة على سرية الشاكي طالب أو طالبة عند كشفهم سلوكيات غير معتادة ومسيئة لحمايتهم من ردة فعل المدرس؟ وهل تقبل الكلية أو باقي الكليات الأخذ بالشكاوى السرية غير المذيلة باسم الشاكي من خلال رسائل البريد الالكتروني او صندوق خاص لمثل هذه الشكاوى؟ وما المبرر القانوني والمهني الذي يستثني هذا المدرس المختص في علم النفس، ليتم ضمه لأعضاء هيئة تدريس بكلية الطب، والمفترض بحسب تخصصه أن يكون في كلية العلوم الاجتماعية كسائر الأساتذة الآخرين عن ذات التخصص؟

وهل لدى كلية الطب علم بعقد هذا المدرس جلسات تنويم بأساليب عدة للطالبات بهدف العلاج النفسي وتطوير الذات وغيرها من المبررات والتسويق لنفسه كمعالج نفسي متناسياً كونه مدرساً في الكلية محصور نطاق دوره في تدريس المقرر الدراسي؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت تجاه ما قام به؟ وما مدى صحة دعوة المدرس الطالبات لأخذ جلسات علاجية بمقابل مادي في عيادته الخاصة، وهل تم اشتراط ذلك بمقابل تقرير درجات عن المقرر؟

تتمات

البرجس : أبطال

مخدرة إلى البلاد.

وشدد الفريق البرجس على دعم المنظومة الرادارية بأحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة، مؤكدا أن سلامة الحدود البحرية جزء لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الشاملة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار.

واجتمع الفريق البرجس خلال الزيارة مع قيادات الأمنية للقاعدة، واستمع إلى شرح حول طبيعة العمل، لافتا إلى إنه إذا كانت هناك بعض المعوقات التي تحول دون حسن سير العمل فيجب إيجاد السبل الكفيلة بحلها.

واطلع بعدها على آليه عمل نظم التشكيلات البحرية وكيفية التصدي لمحاولات التهريب والتسلل، عن طريق استخدام الزوارق والدوريات الاعتراضية، بجانب التوقيف للتفتيش والتدقيق عند الاشتباه بأي محاولة تسلل إلى المياه الإقليمية الكويتية.

غضب عالمي

وتحقق السلطات الأوكرانية في جرائم حرب محتملة. وقالت موسكو إن عمليات القتل «مدبرة» للتشهير باسم روسيا.

وأثارت صور الدمار وما يبدو أنه قتل للمدنيين صدمة وتنديدات، وستدفع على الأرجح الولايات المتحدة وأوروبا إلى فرض عقوبات جديدة على موسكو، لكن لم يتضح بعد ما إذا كانت العقوبات ستشمل صادرات الطاقة الروسية.

ومن المتوقع أيضا أن تلقي الأعمال الوحشية بظلالها على محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا، المقرر استئنافها عبر رابط فيديو أمس الإثنين.

وردا على سؤال عما إذا كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيُحاسب على قتل المدنيين، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن آخرين يشاركونه تحمّل المسؤولية. وأضاف لشبكة «سي.بي.إس»: «أعتقد أنه تجب معاقبة كل القادة العسكريين، وكل من أعطى التعليمات والأوامر».

بدورها، قالت المدعية العامة الأوكرانية إيرينا فينديكتوفا أمس إن كثيرا من الأعمال التي ارتكبتها القوات الروسية يمكن تصنيفها على أنها «جرائم ضد الإنسانية»، وإن أوكرانيا تحقق وفقا لذلك في تصرفاتها في أجزاء من منطقة كييف، بما في ذلك بوتشا.

وذكرت فينديكتوفا، في حديث للتلفزيون الوطني، أن الوضع في بلدة بوروديانكا «هو الأسوأ في منطقة كييف من حيث عدد الضحايا». ولم تذكر مزيدا من التفاصيل.